بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

المواجهة الخليجية تُنذرُ بإشعال حرب إقليمية أوسع نطاقاً

أدّت ضربات أمريكا على جزيرة قشم الإيرانية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ردّ إيراني متصاعد، حيث شنت هجمات استهدفت منشآت عسكرية مرتبطة بأمريكا في الكويت والبحرين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأفادت الكويت بشنّ هجمات بطائرات مسيرة على قاعدة علي السالم الجوية، بينما أعلنت البحرين اعتراضها لضربات إيرانية أخرى. وتُشكل هذه المواجهة تهديداً متزايداً لدول الخليج التي تستضيفُ قواعد عسكرية أمريكية، والتي تواجه عواقب الرد. وتُعرّض حملة أمريكا العسكرية مجدداً حلفاءها لخطر امتداد الصراع عبر منطقة حيوية لإمدادات الطاقة العالمية، وتُبرز اضطرابات الملاحة في مضيق هرمز، وارتفاع أسعار النفط، وتزايد المخاطر العسكرية، التداعيات الاقتصادية للتصعيد.

تصاعد حدّة الحرب على البنية التحتية قبيل الشتاء

تصاعدت هجمات روسيا على جسور كييف وبنيتها التحتية، ما يهدّد شبكات النقل والخدمات المدنية مع اقتراب أوكرانيا من شتاء آخر في ظل انعدام الأمن الطاقي. وردّت أوكرانيا بعملية واسعة النطاق ضدّ جسر كيرتش، الرابط الاستراتيجي الذي يربط روسيا بشبه جزيرة القرم المحتلة. وتسببت ضربات أوكرانيا في ١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في أضرار جسيمة لجزء من الطريق، ما أدى إلى انهيار جزء حيوي من الجسر وتوقف حركة المرور. وتصف كييف العملية بأنها ردّ على هجمات روسيا على البنية التحتية وجهد مُعدّ بعناية ضدّ الإمداد اللوجستي العسكري الروسي. ويستهدف كلا الجانبين البنية التحتية بشكل متزايد، وتتجاوز عواقب ذلك الأهداف العسكرية المباشرة. فقد أصبحت الجسور ومنشآت الطاقة وممرات النقل أدوات استنزاف، ما يعرض المدنيين للاضّطرابات في حين يبقى احتمال التفاوض بعيد المنال. يتباهى قادة بريطانيا وأوروبا بالهجوم على جسر كيرتش، ولا يزالون على ثقة بأنّ من سيدفع الثمن هم وكلاؤهم الأوكرانيون.

دبلوماسية القوى الثلاث تتحدى النظام الذي تقوده الغرب

يستعد دونالد ترامب وشي جين بينغ وفلاديمير بوتين لعقد اجتماع ثلاثي في شينزن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب وصولهم إلى قمة أبيك في المحيط الهادئ، والتي تُهمّش دور أوروبا. وقد انتقد شي وبوتين بالفعل العقوبات الغربية والسياسات الحمائية، بينما من المتوقع أن يناقش ترامب التجارة وأوكرانيا وإيران والأمن الاستراتيجي. ويكتسبُ الاجتماع أهمية خاصّة لأنه يجمع واشنطن وموسكو وبكين في حوار مباشر في وقت تواجه فيه التحالفات الغربية ضغوطاً جيوسياسية واقتصادية متزايدة. ويُجسّد هذا الاجتماع استمرار نظام دولي أكثر نفعية، حيث يعتمد النفوذ بشكل متزايد على المساومة الاستراتيجية بدلاً من ادعاءات الغرب بالقيادة الدبلوماسية الحصرية.

قضية إبادة الروهينجا تضعُ العدالة الدولية على المحكّ

ستصدر محكمة العدل الدولية حكمها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في قضية غامبيا ضدّ ميانمار بتهمة الإبادة الجماعية، وهي قضية تاريخية تتعلقُ بحملة الجيش عام ٢٠١٧ ضدّ مسلمي الروهينجا. حيث فرّ أكثر من ٧٠٠ ألف من الروهينجا إلى بنغلادش إثر فظائع شملت القتل والعنف الجنسي وتدمير القرى. تختبر هذه القضية قدرة المحكمة على إثبات مسؤولية ميانمار بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وما إذا كان القانون الدولي قادراً على تحقيق محاسبة حقيقية لضحايا الاضطهاد الجماعي. وقد تدخّلت إحدى عشرة دولة في الإجراءات، ما يعكس الأهمية الأوسع للحكم. ومع ذلك، لا تملك محكمة العدل الدولية آلية إنفاذ مستقلة، ما يجعل التنفيذ رهناً بالضغوط السياسية، وربما بمجلس الأمن، حيث يمكن لحق النقض (الفيتو) أن يعرقل العمل. قد يكون الاعتراف القانوني تاريخياً، لكن العدالة تبقى مقيّدة بالواقع الجيوسياسي، إذ تستمر الإبادة الجماعية ضدّ غزة رغم أحكام محكمة العدل الدولية.

بريطانيا تسعى لتجاوز الأضرار السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

تستعد بريطانيا والاتحاد الأوروبي لحزمة تعاون مُجددة قبل قمتهما المقرّر عقدها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وتشمل التجارة، ومعايير الغذاء، والطاقة، والدفاع، وحرية تنقل الشباب. وقد أقرّ رئيس الوزراء البريطاني، آندي بورنهام، بأنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لم يحقق الفوائد الاقتصادية المرجوة، ويسعى إلى توثيق العلاقات العملية دون إعادة فتح باب العضوية رسمياً. ومن شأن الاتفاقيات المقترحة أن تُخفّض الحواجز التجارية، وتربط أسواق الكربون، وتُحسّن فرص الشباب البريطاني في الوصول إلى الفرص الأوروبية. ومع ذلك، تكشف المفاوضات عن التناقضات المستمرة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فبريطانيا ترغبُ في جني المزايا الاقتصادية للتكامل الأوروبي مع الحفاظ على مسافة سياسية من المؤسسات والالتزامات التي يقوم عليها. ولا تزال الخلافات حول الهجرة، ورسوم الطلاب، والسياسة الصناعية، والوصول إلى برامج الاتحاد الأوروبي قائمة دون حل.

طفرة الذكاء الاصطناعي في أوروبا تحمل مخاطر مالية متزايدة

حذّر البنك المركزي الأوروبي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من أنّ ارتفاع تقييمات الذكاء الاصطناعي، وتزايدُ الدين الحكومي، والتوترات الجيوسياسية، كلها عوامل تزيدُ من مخاطر عدم الاستقرار المالي في منطقة اليورو. ونبّه البنك إلى أن توقعات الأرباح الطموحة لشركات الذكاء الاصطناعي تجعل الأسواق عرضة لتصحيح حاد، لا سيما مع ازدياد اعتماد الاستثمار في مراكز البيانات والبنية التحتية للحوسبة على الاقتراض. وقد يؤدي توسع ترتيبات التمويل المترابطة بين شركات التكنولوجيا ومطوري الذكاء الاصطناعي وموردي الرقائق إلى تفاقم الخسائر في حال عدم تحقق الإيرادات المتوقعة. ولا يقتصرُ انكشاف أوروبا على أسواق التكنولوجيا فحسب، بل إن الضغوط المالية وارتفاع تكاليف الاقتراض يزيدان من مواطن الضعف، خاصّة في الاقتصادات المثقلة بالديون مثل فرنسا. وبينما يرى البنك المركزي الأوروبي أنّ البنوك تتمتع عموماً بالمرونة، فإنّ تحذيره يكشف عن تناقضات طفرة استثمارية رأسمالية أخرى مدفوعة بشكل متزايد بالتوقعات المضاربة بدلاً من مكاسب الإنتاجية المضمونة.